الإستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها و متطلباتها

أ.د/ فضيل دليــو- جامعة قسنطينة 3
أ/ عاطف كلاع – قسم علم الاجتماع- جامعة قسنطينة 2

الملخص:

وجد الإنسان على سطح الأرض والقلق يستبد به وهاجس الأمن يسيطر عليه، وعبر المراحل التي مرت بها حياته بقي الأمن همه الأول لأنه يعلم بأن الاستقرار وتوفر الأمن يمكنه من الإبداع والتقدم، وعلى النقيض فإن غياب الأمن يؤدي إلى دخوله في حالة من الفوضى واللا استقرار.

ولقد تطور مفهوم المشكلة الأمنية مع تطور مفهوم الدولة، حيث مر مفهوم الأمن بعدة مراحل مثلما هو الحال عليه بالنسبة للإنسان حيث أن الأمن بالنسبة للإنسان البدائي تمثل في الخوف من الحيوانات المفترسة ولكن مع تطوره وتقدمه تطور هذا الخوف وزاد أو انتقل إلى الخوف من أشياء أخرى كالخوف من الإنسان في حد ذاته أو الخوف من الحروب.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الأمنية، المشكلة الأمنية، التقنيات، المتطلبات، الأنواع.

Résumé :

L'homme s'est trouvé sur terre, perplexe, dominé par le soucis de l'insécurité, et à travers les étapes vécues, la sécurité restait son premier soucis pour garantir une certaine stabilité pour lui permettre l'invention et la progression, le cas contraire, l'absence de ce facteur aboutirai dans ce cas à l'anarchie et à l'instabilité ; ainsi le concept de la question sécuritaire s'est développé par l'évaluation du concept de l'état . C'est dire que la mutation des concepts de sécurité passe par plusieurs étapes.

La sécurité pour l'homme primitif résidait dans la peur des animaux féroces, et avec l'évolution cette peur s'est aggravée par la peur des choses ou de son semblable, l'homme lui-même , et les guerres, choses qui ont poussé les états à garantir la sécurité et la quiétude de ses citoyens en ayant recours à divers plans et stratégies ; et c'est ainsi qu'est apparue la stratégie sécuritaire.

Les mots clés : stratégie sécuritaire, les techniques , les exigences, les variétés.

مقدمة:

الأمن هو حالة الاستقرار والتوازن النفسي الداخلي والعائلي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تخلق الثقة والأمل في المستقبل وتؤدي إلى دفع التنمية الشاملة وتثبيت الأمن العام في البلاد، حيث أن الأمن ولد مع الإنسان والتجمعات البشرية الأولى من دون أن يكون بحاجة إلى تعريف فقد كان حاجة غريزية اجتماعية للحفاظ على حياة الإنسان حيث أنه يعتبر ضرورة لضمان الوجود والاستمرار، وتزداد أهميته بقدر فقدانه لأن انعدام الأمن وغياب النظام يضعفان قيمة الحياة ومعناها.

كما أن تعريفه يتجاوز التعريفات الشائعة وذلك لارتباطه بالحياة حيث يعتبر الأساس أو الشريان الرئيسي للحياة وغيابه يؤدي إلى تعرض الحياة للأخطار وحتى يمكن أن يؤدي إلى إنهائها.

وتظهر أهمية الأمن في مختلف المجتمعات نظرا لحاجتها له وذلك منذ بدأ الخليقة حيث كان الإنسان يعيش وحيدا ولما أحس بالخطر واللاأمن تجمع مع غيره مشكلا جماعات هدفها الرئيسي حماية حياة الأفراد من المخاطر والتهديدات المختلفة

سواء من الحيوانات المفترسة أو حتى من الإنسان في حد ذاته وهنا تظهر الأهمية الكبرى للأمن لأنه لولا شعور الإنسان بالخطر لما قام بإنشاء تلك التجمعات ولما ظهرت الأهمية البالغة للأمن هذا ما جعل الدول تعمل جاهدة لتوفير أمنها وأمن مواطنيها وذلك من خلال تبنيها لعدة سياسات واستراتيجيات أمنية ومن هنا يمكننا أن نطرح التساؤل التالي: ما هي الإستراتيجية الأمنية ؟ وما هي أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها؟

أولا: مفهوم الإستراتيجية:

هناك اختلاف للعديد من الباحثين في تقديمهم لتعريف للإستراتيجية فمنهم من عرفها أنها:

1- هي دراسة وتحليل وتقييم الاختيارات المتاحة للدولة في قضية أو موقف معين وكيفية استخدام الإمكانات والموارد المختلفة لتحقيق الأهداف التي تحددها السلطة السياسية، فلكل موقف إستراتيجية ولكل هدف إستراتيجيته الملائمة ولا تطبق بنجاح في موقف آخر، أو من أجل هدف آخر، ومن هنا تبدو أهمية وضوح الأهداف التي إذا فقدت تؤدي إلى شلل الإستراتيجية والحد من فعاليتها وفائدتها.

ومفهوم الإستراتيجية من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلفة والتي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد فكلمة **إستراتيجية** وصفة استراتيجي يستخدمان استخداما واسعا من قبل الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تحديد واضح لمعناهما أو تعريف لأبعاد المفهوم وحدوده، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الغموض والاضطراب الفكريين، وإذا كان تعبير الإستراتيجية **stratégie** قد اشتق أصلا من الكلمة اليونانية **stategos بمعنى فن القيادة** فإن استخداماتها المعاصرة قد تعددت وشملت العديد من الميادين .

فقد يوصف موقع دولة بأنه استراتيجي، وقد يعتبر قرار سياسي أو اقتصادي هام بأنه استراتيجي كما يطلق وصف استراتيجي على بعض الأسلحة المتطورة أو على قطاع من القطاعات الرئيسية في المجتمع وقد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات إستراتيجية وهكذا يتضح تعدد المعاني لتعبير إستراتيجية وضرورة تحديد المفهوم بدقة.

2- ففي المجال العسكري تعرف الإستراتيجية حسب ليدل هارت " **بأنها فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية وبعبارة أخرى طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية**" وهي " **فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها**" [1]

ويميز العسكريون في هذا الإطار بين الإستراتيجية والتكتيك واللوجيستيك. **فالتكتيك** هو نظرية استخدام القوات المسلحة في الاشتباك، وفن استخدام الأسلحة في المعركة للحصول على أكبر قدر من الفعالية، و**اللوجيستيك** هو فن التحركات ونقل المعدات والأسلحة إلى ميدان المعركة أما الإستراتيجية فهي علم تنسيق هاذين النوعين من العلوم العسكرية لتحقيق النصر ولكيفية استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف الدولة.

3- أما في **علم الاجتماع** فتعرف الإستراتيجية بأنها " **النشاط المرتبط بتحقيق أهداف وغايات مرسومة ومن ثم تفترض أن تكون الأهداف قد تحددت بوضوح مثل تعميم التعليم الإجباري أو محو الأمية أو البطالة. وهكذا فإن الإستراتيجية تبحث في المسائل المتعلقة بتحقيق الأهداف.**" [2]

ويختلط أحيانا مفهوم الإستراتيجية بمفهوم السياسة أو الخطة، فإذا كانت السياسة هي **النشاط المتعلق بتحديد الأهداف العامة للمجتمع أو لأحد قطاعاته،** فإن الإستراتيجية **هي عملية اختيار الوسائل وتحديد البدائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.** أما الخطة وما يرتبط بها من عملية التخطيط فهي مجموعة الأنشطة والعمليات المتتالية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية، ولتحقيق الأهداف. ويتضمن ذلك تفاصيل أساليب الانجاز، وتوقيت العمليات ونظام تتابع الأنشطة، ومكان تنفيذ كل جزء من أجزاء الخطة ومستويات الأداء المطلوب وأشكال المتابعة والرقابة اللازمة.[3]

فالعلاقة بين الإستراتيجية والخطة علاقة وثيقة وبين وضع الإستراتيجية وصنع الخطة فكلاهما يكمل الآخر فالإستراتيجية بدون مجموعة من الخطط تصبح عملا معلقا في الهواء كما أنه يستحيل عمل خطة بدون تصور عام للاختيارات والبدائل التي تقدمها الإستراتيجية. ومن ثم هنا كان التكامل والترابط بين العمليتين . فالاستراتيجي يركز على التصور العام ولا يهتم بالتفاصيل ولكنه يحتاج إلى المعلومات والبيانات التي يقدمها المخطط، والمخطط ينبغي له أن يعرف الاتجاه العام لتفكير الاستراتيجي لكي يستمر في تزويده بالمعلومات اللازمة، فهما فريق عمل واحد والاتفاق عام حول علاقة الإستراتيجية بالسياسة.

فالسياسة هي مجال يساهم في تحديد الأهداف وذلك من خلال المعلومات والتحليلات والدراسات التي يقدمها الخبراء والفنيون للسياسي، والتي يأخذها رجل السياسة بعين الاعتبار وتشكل أحد المعطيات التي تؤثر في تفكيره عند اتخاذ قراره بتحديد الأهداف، ومع ذلك ينبغي التأكيد على أن الاختيار بين الأهداف هو مهمة السياسي وليس الاستراتيجي، وقد حدد **ريمون آرون** حدود العلاقة بين السياسة والإستراتيجية كما يلي: "**إن الفكر الاستراتيجي يتحدد بالمشكلات السياسة، وأن الإستراتيجية تهتم بالوسائل وليس بالأهداف فتحديد الأهداف هو وظيفة السياسي، أما الإستراتيجي فتحدد مسؤوليته في تحريك وتعبئة الموارد المختلفة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف دون أن تذهب إلى تحديد ماهية المصلحة القومية في موقف ما. وهكذا فإن خضوع الاستراتيجي للسياسة هو أحد المبادئ الأساسية المسلم بها في الفكر الاستراتيجي.**" ويعبر عن هذا المعنى الدكتور **بطرس غالي** بقوله: " **إن هدف الإستراتيجية هو تحقيق الغاية التي ترسمها السياسة، مستعملة في ذلك خير الوسائل التي تكون ضمن إمكانياتها**".[4]

كما أنها تدرس وتحلل وتقيم الاختيارات المتاحة في كل موقف، وكيف تستخدم الإمكانيات المختلفة لتحقيق الأهداف التي حددتها السلطة السياسية، والأهداف البديلة الممكنة على ضوء المتغيرات" **فهي في جوهرها علاقة بين وسائط وأهداف، وتكييف لطاقة الوسائل المتاحة والموارد والإمكانيات المادية والبشرية التي يمكن توفيرها لتحقيق الأهداف السياسية المرسومة.**" [5]

وخلاصة القول أن الإستراتيجية هي أداة الوصول إلى تحقيق الأهداف السياسية المرسومة ولهذا فهي تركز على الأساليب والأدوات دون الأهداف . إنها علاقة بين الحاضر والمستقبل لأنها تحديد المناهج والأدوات على ضوء رؤية مستقبلية للأهداف، ونظرة فلسفية للتطور، لذلك فهي تتضمن بالضرورة كما يقول الدكتور علي الدين هلال، ترجيح تصور على آخر، وبديل على بديل ، بناء على هذه الرؤية وتلك النظرة.

لقد سبق أن عرفنا مفاهيم الإستراتيجية بشكل عام وبينا أنها الخطة التي تضعها السياسة العامة لتحقيق الأهداف المرسومة بالوسائل المتوفرة اللازمة والمناسبة. فالإنسان يعيش منذ القدم هاجس الأمن ومشاكله، ويحمل في ذاته الخوف والذعر والهلع على نفسه وماله وممتلكاته ويعمل على تجنب ذلك بكل ما أوتي من سبل الوقاية بكافة ما يتوفر لديه من الأساليب العلمية والاجتماعية والشرطية، ويوظف قدراته ومعطياته في سبيل تحقيق الأهداف الأمنية لنفسه وذويه ومجتمعه، ليتسنى له الحياة الكريمة الآمنة المطمئنة التي يستطيع فيها أن ينتج ويبدع ويتطور، وقد ساعدت العلوم الجنائية هذا التطور في سبيل توفير أمن الإنسان واستقراره، وإن كانت لم تبلغ أهدافها بعد فإن تطبيقها من قبل القطاعات المختصة لم يكن كاملا شاملا. لذلك فإن ردود الفعل على المشاكل الأمنية المختلفة كانت عفوية وفورية ومبعثرة، ولم تصل إلى مستوى التنسيق المطلوب الذي يحفظ للإنسان أمنه واستقراره وطمأنينته، كل ذلك يقودنا بصورة منطقية إلى ضرورة وضع خطة مدروسة كفاية تقوم على المعطيات الواقعية والحياة اليومية المعاشة، وترتكز على التحليل العلمي السليم للجرائم والمشكلات الأمنية وأسبابها ومصادرها وأهدافها وفاعليها وذلك لكي نستطيع تحديد الوسائل اللازمة لمواجهتها والتصدي لها، وهذه الخطة هي الإستراتيجية، وتتألف مقوماتها من عناصر أساسية هي التخطيط والهدف الاستراتيجي، والوسائل وتقويم الانجازات مرحليا ونهائيا.

فالتخطيط ينبغي أن يصور المستقبل بصورة واقعية واضحة ممكنة التحقيق، حتى لا يبقى الهدف والغاية حلما بعيد المنال. وهو يعتبر إحدى المقومات الرئيسية للإستراتيجية لأنه يلم بجميع عناصر الخطة وجوانبها، وكذلك الهدف الأساسي والوسائل اللازمة وإدارة مختلف قطاعات المشروع، وقدرة اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، ومعلوم أن الصعوبات

التي تعترض التخطيط هي صعوبات جمة بقدر ما هي معقدة الظاهرة الاجتماعية التي نحاول دراستها وتحليلها، وهذه الظواهر نقوم بدراستها أولا بواسطة المراقبة العلمية الدقيقة الواعية ومن ثم بواسطة التحليل العلمي الذي يعتبر درجة أعلى وأكثر تعقيدا، ولا يتم غلا بواسطة المتخصصين ذوي الخبرة العلمية، ومن البديهي أن دراسة السلوك الإنساني والاجتماعي ليست كدراسة سائر الظواهر الطبيعية والمادية التي تمكن الإنسان من السيطرة عليها واستخراج قوانينها وتوظيفها لمصلحته وفي سبيل تطور الإنسانية.

والتخطيط الاجتماعي الذي يتناول الظواهر الاجتماعية والسلوك الإنساني يجب أن يكون غنيا مرنا قابلا للتعديل في كل لحظة أثناء العمل على انجازه وتعديل مساره وهكذا يبقى الهدف الاستراتيجي ثابتا واضحا أما التكتيك والوسائل فتتغير باستمرار وفق المعطيات الميدانية المتبدلة.

فالتخطيط إذا يرسم الهدف الاستراتيجي والإطار اللازم للتحرك نحو تنفيذه والوسائل المستخدمة في عملية التنفيذ.

أما الهدف الاستراتيجي فهو الغاية التي تسعى الخطة إلى تحقيقها والوصول إليها بوسائلها وتكتيكها. فهدف العمل الأمني كله يرتكز في القضاء على المشكلات الأمنية وظواهر الشر الكامنة في بعض شرائح المجتمع، لكي يتوفر له الأمن والسلام الطمأنينة ولا يمكن تحقيق الأهداف المرسومة بالخطة غلا بواسطة وسائل تتلاءم مع واقع الحال، والمعطيات القائمة ويتصف الهدف بالواقعية والوضوح التامين، ولا يجوز أن تعتريه شوائب وشكوك وإلا ضاع وصار تحقيقه مستحيلا، واقعية الهدف وإمكانية تحقيقه بالوسائل المتوفرة شرطان أساسيان للهدف المنشود لذلك كان لزاما عند اعتراض الصعوبات في التنفيذ أن تقسم الأهداف إلي بعيدة ومتوسطة وقريبة، حيث نبدأ بتحقيق الأهداف تباعا، توصلنا إلى تحقيق الأهداف الأم الذي كان من الصعب الوصول إليه قفزة واحد بالوسائل الممكنة والمتوفرة.

"أما **الوسائل المستعملة في سبيل تحقيق الهدف عملا بالخطة المرسومة، فهي الآليات والوسائل المتاحة نوعا وفعالية، وكما وكيفا وعدة وعتادا. وفي سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعية ينبغي اختيار الوسائل المادية والبشرية والفنية والعلمية الملائمة، حيث نوظفها وفقا لمنهج علمي مدروس بغية تحقيق الهدف. فالوسائل المذكورة تدخل ضمن التصور والتقدير اللازمين للخطة واللذين لا يحتملان الخطأ وإلا انهار المخطط برمته. ومعلوم ما للعنصر البشري من أهمية قصوى في هذه المرحلة، فهو الذي يعول عليه في استيعاب المشكلة ودراسة الخطة واختيار الهدف، وتنفيذ الوصول إليه، وتحديد الوسائل الملائمة له"[6].**

وبعد هذه المرحلة يأتي دور التقويم والتقييم المرحلي تباعا في مسيرة التنفيذ. وهذا ما يدلنا على السير في الطريق السليم أو الانحراف عنه، فنصوب مسيرتنا بين الفينة والأخرى ونتدارك الأخطاء منذ وقوعها حتى لا تتفاقم وتأخذ طريق آخر، لذلك كان التقويم دائما بموازاة تنفيذ الخطة لضبط مسار التنفيذ حتى إذا بلغنا الهدف المنشود نقوم بإجراء تقويم شامل للخطة مستفيدين من خبرة التنفيذ لتوظيفها في خطط لاحقة، ومقومين التوازن بين الأهداف المرسومة والوسائل المستعملة، بغية التثبت من أن هذه الأهداف قد تحققت وفق ما رسمته السياسة العامة ونفذته الإستراتيجية الأمنية تبعا للخطة المتبعة.

ثانيا: أنواع الاستراتيجيات:

تتفق الاستراتيجيات رغم تعددها وتعدد أنماطها مع أهمية الهدف الموضوعة من أجله ومدى توافر الإمكانات المستخدمة لتحقيق الهدف الاستراتيجي ويمكن تحديد أنواع الإستراتيجيات فيما يلي: [7]

أ- **الإستراتيجية العقلانية:** تعتمد على دراسة علمية، كما يفترض استعداد الأشخاص المراد إقناعهم بمتطلباتها بسبب موضوعيتها واستنادها إلى التفكير العلمي المنطقي السليم، وهذا النوع من الإستراتيجية يعتمد على البحث العلمي وعلى توالي الكفاءات العلمية لوضعها والنهوض بمتطلباتها وقيادة حركة التغيير المراد القيام بها، كما تعتمد على الأساليب الحديثة في إدارتها وتنظيمها.

ب- **الإستراتيجية التوجيهية:** يعتمد هذا النوع من الإستراتيجية على جذب اهتمام المعنيين بها وتحفيزهم وكسب ثقتهم مع شحذ إرادتهم وتعديل مواقفهم تعديلا يدفعهم إلى القيام بالأعمال المراد قيامهم بها مع عدم إغفال ما يملكه الإنسان من ذكاء وعقلانية.

وهي تهدف إلى إقناع وكسب ثقة الأشخاص المعنيين بها، ويترتب عليه مشاركتهم في اتخاذ قرارات بشأنها وإشراكهم في وضع هذه القرارات والاعتماد على تعاونهم في تطويرها كما تراعي هذه الإستراتيجية الخصائص الثقافية والقيم الاجتماعية السائدة بين الناس في مجالاتها.

ج- **الإستراتيجية السياسية والإدارية:** تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية وتفترض في الناس المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجيهات الصادرة عنها، كما تعتمد أيضا على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيهات وتعليمات.

قد يكون لكل نوع من الإستراتيجيات مواضع ملائمة لكل تطبيق دون غيره ومن الأفضل أن تكون الإستراتيجية المعتمدة للتنفيذ، يتكامل فيها الأنواع الثلاث من الاستراتيجيات والاستفادة من مزاياها وتجميعها في الإستراتيجية المتبعة في الهدف المراد تحقيقه، وذلك على أساس علمي يمكن الرجوع إليه عند تنفيذ الإستراتيجية حسب الغرض الموضوعة من أجله الإستراتيجية وبما يخدم تحقيق الهدف المنشود.

ثالثا: تقنيات الإستراتيجية الأمنية:

لكل علم فنه ولكل فن تقنياته. والتقنيات هي عبارة عن الوسائل والطرق التي يتم اعتمادها في ممارسة فن معين، وفي مجال الإستراتيجية الأمنية يمكن الإشارة إلى التقنيات التالية:[8]

– الاعتماد على إستراتيجية عمل مباشر أو غير مباشر، من أجل تحقيق هدف معين استنادا إلى الأوضاع والظروف الإنسانية، الاجتماعية، الجغرافية والبيئية هذا وفقا للذهنية وللثقافة والقيم والآراء السائدة في مجموعة إنسانية معينة يتم العمل داخلها والعمل الاستراتيجي يهدف إلى إحداث تغيير في وضع قائم، أو تحقيق وضع جديد ملائم لتحقيق الهدف وهذا ما يصادفه الكثير من قوى التغير والجمود في المقومات.

– إذا استحال تنفيذ عمل استراتيجي محدد الوسائل والأهداف في ظرف معين، فيجب خلق عمل استراتيجي مواز له يمكننا من الوصول إلى الهدف نفسه.

– تنفيذ الإستراتيجية يعتمد على إيجاد الظروف الملائمة لذلك حتى يتم تقبل الفكرة والمساهمة فيها من طرف المواطنين وتعبئتهم نفسيا، ويعد هذا من أهم تقنيات الإستراتيجية الأمنية.

– التحرك الاستراتيجي يتميز بتوزيع النشاط في مختلف الاتجاهات المتجاوبة وكذلك الأقل تجاوبا مع مراعاة عدم إثارة المعارضة أو الفئة الرافضة لها.

– عدم المساس أو التعرض للمعتقدات الثابتة المسيطرة على الذهنية القائمة من أجل تفادي الاصطدام بمقاومة عنيفة.

– التعرف على الصعوبات والعمل على إيجاد حلول لها لتفادي الصدامات والمواجهات والالتفاف حولها بإتباع تكتيك المناورة.

– المرونة والسهولة في التحرك وإمكانية تعديل الوسائل والاكتفاء بالنجاح الجزئي مع عدم الاستسلام للمقاومة وتقبل الصدمات.

– القدرة على إيجاد الهدف البديل، وتغيير المسار إلى هدف بديل يمكن أن يكون فرعا من الهدف الأساسي أو الأصلي.

– تفادي تكرار التجارب الفاشلة، لأن رفضها ومقاومتها سيكونان أقوى. وبالتالي يجب توظيف الفشل بطريقة إيجابية من خلال تعديل الخطة والتكتيك والوسائل.

– استمرار المتابعة وبعث الحوافز، ولا يجوز مباشرة مشروع ثم إهماله وتركه قبل إنهائه أو التأكد من نجاحه أو فشله.

– وضع هدف أساسي نصب الأعين والتقيد بالتوجيهات العامة للسياسة.

– النتائج المحققة تكون عوامل دفع لوثبات وخطط جديدة. فالإنسان بطبعه متغير وكذلك الظروف. وبالتالي ينبغي توقع تغير المسار من حين إلى آخر.

– تعتمد جميع تقنيات الإستراتيجية على ما يعرف بنظرية الملاءمة باعتبار أن لكل متغير وسيلة ملائمة.

من خلال كل ما تم التطرق إليه فإننا نرى أنه لم يعد بالإمكان في عصرنا الحديث إلا الاعتماد على العلم والفن والتقنيات من أجل حل المشاكل وعدم الاكتفاء بما هو نظري لتحقيق الاستراتيجيات المطلوبة. فتحقيق هذه الاستراتيجيات والخطط لا يتم إلا بالوسائل والتقنيات العلمية مع التقدير السليم للأهداف والوسائل.

رابعا: متطلبات الاستراتيجية الأمنية:

يمكن تلخيص هذه المقومات والمتطلبات في سبيل توظيف الإمكانيات لتحقيق الأهداف على النحو التالي:[9]

– تحديد دقيق للهدف الاستراتيجي المراد تحقيقه، الذي يمكن أن يكون هدفا واحدا أوحدة متكاملة ، كما يمكن أن يكون عدة أهداف فرعية تلتقي عند الهدف الرئيسي المرسوم من قبل السياسة العامة التي تسعى الإستراتيجية إلى تنفيذها.

– جمع كافة المعلومات الموثوقة والمتعلقة بالهدف وظروفه لتحليلها ومعرفة طبيعتها والإعداد لمواجهتها.

– المعرفة التامة بالوسائل المتوفرة أو الواجب توفرها باعتبارها عنصر أساسي لوضع أي إستراتيجية، وتجريبها وتجريب التقنيات المستخدمة لتحقيقها بطريقة علمية.

– المعرفة الجيدة بالطاقة البشرية المتوفرة، وكيفية تأهيلها لتصبح قادرة على إدارة العمل، مع تحديد الأشخاص المعنيين باتخاذ القرارات والذين يقومون بالتنفيذ. فإدارة العمل الاستراتيجي تتطلب وجود عناصر تمتلك الكفاءة للتصرف في مختلف الظروف والحالات.

– تصور الأعمال الواجب تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف وتحقيق النتائج المرتقبة.

– إيجاد العلاقة التفاعلية بين مخططي الإستراتيجية ومنفذيها، والتكامل فيما بينهم وتوحيد الحوافز والرؤية المستقبلية، فالتفاعل يعد عنصرا مهما في نجاح الإستراتيجية وبدونه يصعب الانتقال من مرحلة التصور النظري للإستراتيجية إلى التنفيذ العلمي الواقعي.

– تحديد الموازنة بإستراتيجية العمل التي تتضمن نفقات التجهيزات والتعويضات واحتياط الطوارئ...إلخ.

– وضع خطة زمنية مرحلية لتحقيق الهدف الأساسي أو الأهداف الفرعية.

– وضع وسائل التقييم المستمرة للانجازات المحققة للتقدم نحو الهدف.

– التأكد الميداني من تنفيذ الانجازات وقياسها ومدى توافقها مع الأهداف.

– التأكد الميداني من تنفيذ الانجازات وقياسها ومدى توافقها مع الأهداف.

هذه المتطلبات ينبغي توفرها للانتقال من المرحلة النظرية التصورية للسياسة العامة إلى المرحلة التنفيذية. والتنفيذية له تقنياته التي سترد لاحقا.

من خلال كل ما سبق التطرق إليه من تعريف للإستراتيجية، أنواعها ومتطلباتها لابد من معرفة الشروط الواجب توفرها في الإستراتيجية، حيث أنه من أهم الشروط اللازمة لوضع إستراتيجية معينة حسب ما جاء في مقال الدكتور علي الدين هلال تتلخص في المبادئ التالية: [10]

– **وضوح الأهداف:** فلا يمكن وضع إستراتيجية سليمة لأهداف مبهمة وغير واضحة وغير متكاملة ومترابطة، ومتسقة، لذلك فالأهداف التي تسعى الإستراتيجية إلى تحقيقها يجب أن تتسم **أولا** بالوضوح **وثانيا** بالتكامل والشمول بين الأهداف والقطاعات المختلفة، **وثالثا** بالتناسق الداخلي وعدم التناقض.

- **واقعية الأهداف**: هذه الأهداف ينبغي أن تكون واقعية قابلة التحقيق ويجب أن تكون الموارد والقدرات متكافئة مع الأهداف لتكونه احتمالات النجاح ممكنة.

- **الابتكارية والاعتماد على الذات**: وهي خلق واستعمال إستراتيجية تتناسب مع الوضع وغير مستعارة لتطبق كما هي مستوردة.

- **العقلانية والتخصص**: إن عملية وضع إستراتيجية معينة، يجب أن تتضمن اختيارات عقلانية وعلمية وواقعية في العلاقة بين الوسائل والأهداف، ولذلك يستلزم وجود معلومات وإحصاءات دقيقة بتصرفها.

- **الاستمرارية**: فالإستراتيجية لا تلبي المشاكل اليومية العادية، وإنما مرحلة معينة مستمرة.

- **الإلزامية**: فالإستراتيجية ملزمة للوحدات المولجة بتنفيذها وليست مجرد توصيات وهذا معنى جدية الإستراتيجية الصادرة عن السلطة المخولة قانونا بهذا الاختصاص.

- **المرونة**: وذلك ليسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة أو المتوقعة كالحروب والكوارث الطبيعية وأن تحدد البدائل المناسبة، هذه هي شروط الإستراتيجية السليمة، فهي أمرا ليست ترفيا أو غير ضروري وإنما هي أسلوب في التفكير يسمح بدراسة الوقائع والأحداث والمتغيرات ن وتصنيفها حسب أهميتها واختيار الوسائل المناسبة والفعالة لتحقيق الأهداف فلكل موقف إستراتيجية تتلاءم معه ولا تطبق لتحقيق هدف آخر أو في موقف آخر.

خاتمة:

تبقى الإستراتيجية الأمنية من أهم الاستراتيجيات بالنظر إلى أهمية موضوعها، كما أنه لا يمكن إعداد أي سياسة بدون وجود إستراتيجية، نفس الأمر بالنسبة لمشاريع إنجاز المدن الجديدة حيث أنه لا يمكن إنجازها بدون وجود إستراتيجية شاملة خاصة تلك المتعلقة بالجانب الأمني.

غير أن هذه الأخيرة تشوبها بعض النقائص وإن لم نقل أن الظروف هي التي تفرضها في أحيان كثيرة، فمثلا بالنسبة لإنشاء المدينة الجديدة علي منجلي/ قسنطينة رغم وجود مخططات إنجاز المشاريع المختلفة إلا أن المقرات الأمنية فيها تم إنجازها وفقا للظروف الأمنية السائدة والتي عرفتها المدينة الجديدة وهو ما يترك المجال مفتوح أمام الكثير من التساؤلات أهمها: هل يتم إعداد أو وضع استراتيجيات وخطط أمنية قبل التخطيط للمدن الجديدة؟.

الهوامش:

1 – أكرم ديري والهيثم الأيوبي، نحو إستراتيجية عربية جديدة، بيروت، دار اليقظة، ص 27.
2 – حامد عمارة، المنهج العلمي في دراسة المجتمع، القاهرة، معهد الدراسات العربية 1959 ص 81.
3 – محمد فاروق الهيثمي، الإستراتيجية الإسرائيلية، بيروت، مركز الأبحاث الفلسفية، 1968، ص 18.
4– بطرس غالي، الإستراتيجية والسياسة الدولية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1967، ص13.
5 – علي الدين هلال، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، مقالة في مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية، ع4، معهد الانماء العربي، بيروت، ص 20.
6 – ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن – نحو علم اجتماع أمني، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ص 164.
7 – المرجع نفسه، ص 164 – 165.
8 – المرجع نفسه، ص 172 – 173.
9 – المرجع نفسه، ص 171.
10 – علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 18.

الإستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها و متطلباتها ـــــــ